

الدورة الثامنة والسبعون لجمعية الصحة العالمية

بيان دولة الكويت البند 16.2 - الهيئة الحكومية الدولية المعنية بصياغة وتفاوض اتفاقية أو صك

دولي آخر تابع لمنظمة الصحة العالمية بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب لها والاستجابة لها

السيد الرئيس، السيد المدير العام

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

تتقدم دولة الكويت بجزيل الشكر إلى الهيئة الحكومية الدولية وإلى رئاسة الهيئة على ما أبدوه من التزام عميق وبذل دؤوب خلال مسار تفاوضي معقد، تخللته تحديات فنية وسياسية كبيرة. لقد شكّل التوصل إلى مشروع الاتفاق النهائي خطوة بارزة في تاريخ الصحة العالمية، ورسالة واضحة على قدرة الدول الأعضاء على تجاوز الخلافات من أجل مصلحة البشرية جمعاء.

ترحب دولة الكويت بمشروع الاتفاق بوصفه أساساً لإرساء إطار عالمي أكثر تماسكاً وعدالة في مجال الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، يستند إلى مبدأ التضامن الدولي، ويعزز قدرات النظم الصحية الوطنية، ويكرّس الدور المحوري لمنظمة الصحة العالمية كمرجعية تنسيقية على المستوى العالمي.

وفي الوقت الذي نشتم فيه ما تحقق، نؤكد أن نجاح هذا الاتفاق سيُقاس بقدر ما يوفره من سبل فعلية للوصول العادل والفوري إلى الأدوات الصحية الأساسية في أوقات الأزمات، بما يشمل اللقاحات والعلاجات ووسائل التشخيص والوقاية، وبما يراعي الاحتياجات الخاصة للدول النامية والدول المتأثرة بالنزاعات.

كما تؤكد دولة الكويت أهمية استكمال العمل على النظام العادل والفعال لتقاسم المنافع والوصول إلى مسببات الأمراض (PABS)، بما يضمن أن تكون مشاركة الدول للمعلومات الحيوية في أوقات الطوارئ

الصحية مقرونة بالحصول المنصف على المنافع المترتبة. ونشدد في هذا السياق على أهمية أن تبقى عملية تطوير الملحق الخاص بهذا النظام ضمن آلية حكومية بقيادة الدول الأعضاء ، وأن يُستكمل إعداد الملحق قبل انعقاد جمعية الصحة العالمية القادمة، مع ضمان تمثيل منصف لجميع الأقاليم.

وفي ظل التحديات المالية المستمرة التي تواجه المنظمة، ترى دولة الكويت أن تنفيذ الاتفاق بنجاح يتطلب توفير تمويل مستدام ومرن وقابل للتنبؤ، يمكن جميع الدول، لا سيما الدول ذات الموارد المحدودة أو المتأثرة بالآزمات، من الوفاء بالتزاماتها دون التأثير على أولوياتها الصحية الوطنية.

ختاماً، تؤكد دولة الكويت التزامها الكامل بالعمل مع منظمة الصحة العالمية وجميع الدول الأعضاء لاستكمال هذا المسار التاريخي، وتحويل الاتفاق من وثيقة قانونية إلى أداة فعالة تُعزز أمننا الصحي الجماعي، وترسخ مبدأ الإنصاف، وتضع الإنسان في قلب الاستجابة العالمية.

وشكراً لكم.